

ملخص البحث: الدين والعلمانية في دساتير مجموعة دول شرق إفريقيا (دراسة في المكانة والتأثير)

تناولت الورقة العلاقة بين العلمانية والدين بالمنظور الدستوري في مجموعة دول شرق إفريقيا-وهي ستة دول كينيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا، بروندي، جنوب السودان-فتساءلت حول مكانة الدين في ظل الدساتير تلك الدول العلمانية؟ فتوصلت إلى أنها لم تستطع إنكار الدين نكرانًا مطلقًا بل لجأت إلى الاستراتيجية الغامضة بشأن مسألة الدين الرسمي للدولة، والغموض قد يكون على شاكلة الصمت البناء أو إشارة بعض القضايا الدينية تلميذًا للغالبية الدينية مع الإعلان بحياد الدولة تجاه الديانات.

أما العلمانية فقد حاولت تحييد الدين أو إلغاءه عن الحياة السياسية كليًا في تلك الدول، ولكنها منيت بالفشل، وعندما أدركت سطوة الدين المعنوية؛ جعلتها عصا يتحكم بها الشارع العام مع حفاظ مسافة بينها وبين المنظمات الدينية، مخافة تدخلها في السياسة والسيطرة على سلطة الأمر والنهي بحكم نفوذها في الشارع. وبالمقابل تؤثر الكنيسة في السياسة بواسطة تقنيات عدة أهمها: مشاركة الحملات الانتخابية، تنظيم التظاهرات الدينية للمناسبات الانتخابية، ودعوة رعاياها بالتزام الهدوء والحفاظ على مقتدرات الديمقراطية والسلم والأمن.

توصلت الورقة أيضًا إلى وجود تهميش حقيقي للأقلية المسلمة في هذه الدول، ويتحقق من حيث النواحي السياسية والتعليمية والتنموية، إلا أن التهميش السياسي هو الأعمق تأثيرًا في حياة تلك الأقلية، بحيث لا يستطيعون-في معظم الحالات التي درسناها-تقلد المناصب السيادية بحكم أمر الواقع وليس بحكم الدستور أو الشريعة. وكذلك يعاني المسلمون انحياز الدولة للأغلبية في الحالات المذكورة.